Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات البرنامج (PID)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد/التحديث: **29 فبراير/شباط 2024** | رقم التقرير: **PIDPA00069**

المعلومات الأساسية

أ. بيانات البرنامج الأساسية

المنتفع (المنتفعون) من المشروع	المنطقة	الرقم التعريفي للعملية	اسم العملية
الأردن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	P180508	تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن
أداة التمويل	تاريخ التقييم المتوقع	تاريخ الموافقة المتوقع	مجال الممارسة (القائد)
تمويل البرنامج من أجل النتائج	20فبراير/شباط 2024	26 مارس/آذار 2024	الحماية الاجتماعية والوظائف
المقترض (المقترضون)	جهة التنفيذ		

وزارة التخطيط والتعاون الدولي	وزارة التنمية الاجتماعية		

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع

معالجة القيود التي تواجهها المرأة للانضمام الى القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف مكان العمل، والشمول المالي، والنقل، ورعاية الأطفال.

التكلفة والتمويل (بالمليون دولار)

ة والتمويل

تعظيم التمويل من أجل التنمية

هل هو مشروع مُمَكِّنٌ لتعظيم التمويل من أجل التنمية - (MFD-EP)؟

هل هذا المشروع مُمَكِّنٌ لرأس المال الخاص (PCE)؟

الملخص

تكلفة البرنامج الحكومي	**0.00**
إجمالي التكلفة التشغيلية	**0.00**
إجمالي تكلفة المشروع	0.00
مكون تمويل المشاريع الاستثمارية	0.00
تكاليف أخرى (رسوم مقدمة، البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	0.00
إجمالي تمويل	**0.00**
فجوة التمويل	**0.00**

التمويل

	إقراض البنك الدولي
	صناديق الائتمان

القرار

سمحت المراجعة للفريق بالتقييم والتفاوض

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. **لا تزال معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في الأردن من بين أدنى المعدلات في العالم حيث بلغت 14%، مقارنة بنسبة 65% للرجال** (وتتراوح الأعمار بين 15 و64 عامًا، وفقًا لتقديرات مؤشرات التنمية العالمية لعام 2021). ربع النساء في القوى العاملة عاطلات عن العمل، وما يقارب من نصف النساء العاملات يعملن في القطاع العام (48 في المائة؛ دائرة الإحصاءات العامة، 2022).

2. **تدرك الحكومة الأردنية أهمية القدرة الكامنة للنشاط الاقتصادي للمرأة في أجندة النمو الاقتصادي الشامل، وقد أدرجت في رؤية التحديث الاقتصادي (EMV) 2033، الهدف الطموح المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 28 في**

المائة بحلول عام 2033. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف الطموح، ترافق الرؤية، استراتيجية تمكين المرأة، لمعالجة سلسلة التحديات من خلال نهج متعدد القطاعات يعمل على تعميم المساواة بين الجنسين، وإطلاق مبادرات مصممة خصيصا لتستهدف النساء. وقد حددت رؤية التحديث الاقتصادي سلسلة من الأولويات المتعلقة بما يلي: الإصلاحات التشريعية للمشاركة الاقتصادية للمرأة وحمايتها؛ والقطاع الخاص المستجيب للنوع الاجتماعي من خلال ختم المساواة بين الجنسين، وتحسين البنية التحتية، وظروف العمل اللائق، ودعم ريادة الأعمال الذي يستهدف النساء من خلال برامج التمويل والتدريب، والقروض الميسرة، والمتاجر الإلكترونية للشركات المملوكة للنساء، وتشجيع إنشاء دور الحضانة، وحلول المواصلات للنساء، البحوث والبيانات والرصد بشأن المشاركة الاقتصادية للمرأة. ويدعم البرنامج المقترح تنفيذ الإصلاحات والأولويات الحكومية التي من شأنها أن تساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للمرأة. وتتوقع الحكومة الأردنية أن تساهم الرؤية في تحسين البيئة القانونية المواتية، ومكان العمل، والبيئة الاجتماعية المواتية لعمل المرأة، مع معالجة القيود الرئيسية التي تواجهها المرأة للدخول إلى سوق العمل والبقاء فيه.

السياق القطاعي (أو المتعدد القطاعات) والمؤسسي للبرنامج

3. **تواجه المرأة الأردنية عدة تحديات تؤثر على مشاركتها في سوق العمل.** يزداد التحصيل العلمي للنساء في الأردن بصورة مستمرة، حيث أن حوالي نصف الشابات حاصلات على تعليم أعلى من الثانوي. ومع ذلك، لم يترجم هذا الأمر إلى مزيد من النساء الناشطات في سوق العمل. والنصف الآخر من الشابات حاصلات على تعليم دون الثانوي، وأغلبهن خارج سوق العمل.[1] تواجه النساء قيودا معينة أكثر من الرجال الى حد كبير فيما يتعلق بالحصول على رعاية جيدة للأطفال، ووسائل نقل عام آمنة، والشمول المالي، وريادة الأعمال، مما يحد من مشاركتهن في القوى العاملة.[2] على سبيل المثال، تظهر دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً أن 60% من النساء غير العاملات يعتبرن التنقل ذهابا وإيابا عائقاً أمام العمل في عمان، وتشير تقديرات أخرى إلى أن تحسن السلامة في وسائل النقل العام بنسبة 5 نقاط مئوية من شأنه أن يزيد من مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 4.7 نقطة مئوية بين النساء في سن العمل.[3]

4. **يبلغ النشاط الاقتصادي للمرأة ذروته عند سن 26 عامًا، حيث تشكل فترة الزواج والإنجاب الأوقات الرئيسية التي تقرر فيها المرأة الانضمام الى سوق العمل أو البقاء في سوق العمل.** تعتبر رعاية الأطفال العائق الرئيسي أمام انضمام النساء إلى سوق العمل حسب المشاركين في مسح الباروميتر العربي في الأردن. ومع ذلك، أعربت معظم الأمهات اللاتي لديهن أطفال صغار عن زيادة رغبتهن في العمل في حال كانت خدمات رعاية الأطفال متاحة. هناك طلب غير مستغل على دور الحضانة، حيث أن 2.3% فقط من الأطفال دون سن الخامسة مسجلون في مؤسسات رعاية الأطفال الرسمية. تشير التقديرات إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة يمكن أن يزيد بنسبة 2.5 نقطة مئوية إذا تم توفير خدمات رعاية الأطفال مقابل أجر و7.3 نقطة مئوية إذا تم تقديمها مجانًا.

5. **على المستوى المؤسسي، تعمل اللجنة الوزارية المشتركة لتمكين المرأة (IMC-W) كهيئة توجيهية رفيعة المستوى لقضايا المرأة.** تعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على المناصرة لقضايا المرأة والنهوض بها، ودعم تعميم المساواة بين الجنسين في مجال السياسات. ونظراً للتحديات المتعددة القطاعات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، تلعب مختلف الجهات الحكومية دورا مهما في وضع وتنفيذ السياسات لمعالجة القضايا الخاصة بالقطاعات، مثل وزارات العمل والتنمية الاجتماعية والنقل. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤوليات شاملة متعلقة بالتنسيق والتخطيط والرصد وإعداد التقارير بشأن المؤشرات والبرامج المتعلقة بقضايا المرأة.

نطاق البرنامج من أجل النتائج

6. **تماشيًا مع الرؤية الإستراتيجية للحكومة والتزامها بزيادة حجم مشاركة الاناث في القوى العاملة وتوسيع النمو الاقتصادي في ذات الوقت، يركزى المشروع المقترح على أربعة أبعاد رئيسية.** وسيدعم المشروع الأنشطة في إطار مجالات النتائج الأربعة: (1) بيئة عمل أفضل وأكثر تكيفًا للنساء؛ (2) زيادة الشمول المالي وريادة الأعمال؛ (3) النقل العام الآمن؛ و(4) الحصول على رعاية أطفال جيدة وبتكلفة معقولة.

---

[1] ريديلي ولونو وبويتراجو هيرنانديز وإسماعيل. 2023. التقرير الرئيسي عن حالة المرأة في المشرق: من يقدم الرعاية؟ - أعمال الرعاية ونتائج سوق عمل المرأة في العراق والأردن ولبنان. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. البنك الدولي. 2020. المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق والأردن ولبنان. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

[2] علم ومحمود وباجنولي. 2023. عشرة آلاف خطوة في حذائها: دور النقل العام في التمكين الاقتصادي للمرأة – أدلة من مصر والأردن ولبنان. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

[3] ريديلي ولونو وبويتراجو هيرنانديز وإسماعيل. 2023. التقرير الرئيسي عن حالة المرأة في المشرق: من يقدم الرعاية؟ - أعمال الرعاية ونتائج سوق عمل المرأة في العراق والأردن ولبنان. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. البنك الدولي. 2020. المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق والأردن ولبنان. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

7. **يركز مجال النتائج 1 على تحسين بيئة العمل للنساء، ودعم التنفيذ الفعال للإصلاحات القانونية لتسهيل مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاع الخاص**. وتهدف الأنشطة في إطار العملية إلى إنشاء مكان عمل أكثر ملاءمة للمرأة ومرن وآمن ويوفر تكافؤإفي الفرص، ويدعم تطوير وتنفيذ ختم وطني للمساواة بين الجنسين للقطاع الخاص.

8. **سيدعم مجال النتائج 2 تعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال لدى المرأة، وذلك بشكل رئيسي من خلال دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المقبلة للشمول المالي للبنك المركزي الأردني (2023-2027).** وسيركز على زيادة عدد الحسابات البنكية الأساسية للمرأة والحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية وزيادة عدد القروض المصرفية للنساء، ودعم توسيع ريادة الأعمال والنشاط التجاري للمرأة.

9. **سيدعم مجال النتائج 3 اللبنات الأساسية لتحسين السلامة في وسائل النقل العام وما حولها.** وتشمل الأنشطة وضع واعتماد خطة عمل وطنية لتعزيز وصول المرأة إلى وسائل النقل العام واستخدامها، وتطوير واعتماد وتنفيذ معايير ومبادئ توجيهية حديثة ومتأقلمة مع المناخ في مواقف الحافلات لتحسين سلامة المرأة ووصولها.

10. **مجال النتائج 4 سيعمل على توسيع نطاق الوصول إلى رعاية الأطفال الجيدة والميسورة التكلفة للنساء اللاتي لديهن أطفال صغار**، والعمل على قطاع أكثر تكاملية من خلال اعتماد سياسة وطنية لرعاية الطفل، وتحسين نوعية العاملين في مجال رعاية الأطفال وتوسيع نطاق العرض والطلب في دور الحضانة بما فيها الحضانات المنزلية.

11. **وتستكمل العملية بمكون يتضمن الاستثمار في تمويل مشاريع من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية.** النشاط الأول هو إنشاء فريق للعمل كمركز للتعاون وانتاج الأدلة بهدف تنسيق المساعدة الفنية المتعلقة بمجالات النتائج، بما في ذلك التقييمات والبحوث وأنشطة بناء القدرات. والنشاط الثاني هو إدارة البرامج ورصدها لتسهيل التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشركاء الدوليين. والنشاط الثالث يدعم التوسع في رعاية الأطفال ذات الجودة. ومن الممكن أن يؤدي جمع الأموال الإضافية الى دعم توسيع مكون تمويل مشاريع الاستثمار.

ج. الهدف التنموي المقترح للبرنامج

12. **يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج** في معالجة القيود التي تواجهها النساء عند الانضمام الى القوى العاملة والبقاء فيها، فيما يتعلق بظروف مكان العمل، والشمول المالي، والمواصلات، ورعاية الأطفال.

13. **تتضمن العملية أربعة مجالات للنتائج**، تدعمها ركيزة الاستثمار في تمويل مشاريع تركز على رعاية الأطفال وعلى مركز التعاون والأدلة على النحو المبين أعلاه. ستقيس المؤشرات شركات القطاع الخاص التي حصلت على ختم النوع الاجتماعي، وملكية المرأة للحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية، ومواقف الحافلات التي تم تشييدها طبقا للمعايير الحديثة التي تم وضعها في إطار العملية، ونسبة الأطفال المسجلين في دور الحضانة.

د. الآثار البيئية والاجتماعية

14. قد تنجم تأثيرات طفيفة ومحدودة ومحددة بالموقع، وخاصة مخاطر وآثار الصحة والسلامة المهنية، عن الدعم المقدم لتجديد وتشغيل دور الحضانة. و يرتبط احتمال حدوث المخاطر البيئية المنخفضة والآثار الضارة بغياب أحكام رعاية الأطفال المسؤولة بيئيًا والترخيص والتعامل غير السليم وإدارة نفايات رعاية الأطفال. ومن الممكن أن تشمل المخاطر الاجتماعية سلامة الأطفال وحمايتهم، والتعرض لمخاطر السلامة، والتمييز ضد الأطفال المعاقين، ومخاطر الاعتداء والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي من قبل العاملين، والنزاع الاجتماعي (العائلي) المحدود بسبب دخول المرأة إلى سوق العمل، والتأثير النفسي. وتشمل المخاطر الأخرى أيضًا نوع الاستفادة ومعايير الاختيار للمستفيدين، وتعريف واختيار الأسر الضعيفة، وحضانات الأطفال الحالية، وما إلى ذلك. وأيضا الافتقار إلى التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة، وتوافر البيانات الموثوقة وتبادل البيانات، وتوافر الموارد البشرية المطلوبة والمؤهلة.

gered?

السياسات التشغيلية القانونية

المشاريع على الممرات المائية الدولية.(OP 7.50)

المشاريع في المناطق المتنازع عليها.(OP 7.60)

ملخص فحص المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لمكون تمويل المشروع الاستثماري

البنك الدولي

خالد أحمد علي محيي الدين
أخصائي أول، حماية اجتماعية

جونا ماريا لوندفال
عالم اجتماعي أقدم

كومال موهندرا
أخصائي أول في القطاع الخاص

المقترض/العميل/المتلقي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي ماهر عبد الرحيم، رئيس وحدة البنك الدولي بوزارة التخطيط ، maher.abdulrahim@mop.gov.jo
الجهات المنفذة
وزارة التنمية الاجتماعية سامية الصمادي، أخصائية النوع الاجتماعي، samiasmadi@outlook.com

بد الرحيم،

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
واشنطن دي.سي. 20433
هاتف: 473-1000 (202)
Web: http://www.worldbank.org/projects